

خلال حفل تكريم «المحاسبين والمراجعين» لأعضاء مجالس الإدارات ومتفوقي المحاسبة

الفهد: أصابع الاتهام وجهت للمحاسبين كأحد أسباب الأزمة المالية وشح المعلومات في أسواقنا العربية يتطلب منظومة مالية محاسبية

الهاجري: نطالب بالاهتمام بمجال المحاسبة لصعوبة موادها وتواضع تقييم الوضع الوظيفي بالقطاع الحكومي

بالكويت وهما المرحوم صلاح فهد المرزوق والذي خدم الجمعية عضواً في مجلس الإدارة الأول بمنصب أمين الصندوق والمرحوم محمد عبدالمحسن العتيقي الذي خدم الجمعية عضواً كذلك في مجلس إدارة ورئيساً للمجلس..

قطف التمار

وأكد على ان استمرار العمل بقطف التمار التي غرست من قبل جهود القائمين عليها وأيضاً بطلان المستقبل لتحقيق رؤية صاحب السمو الأمير في عودة الكويت كمرکز مالي وتجاري كما كانت، وهم بهذا التخصص المتميز يعدون وقوداً أساسياً لتحقيق هذه الرغبة وكذلك لوضع خطة التنمية موضع التنفيذ.

وقال «إن طموحنا بالجمعية لا حدود له ونحن نعتز ببقائنا على مدى السنوات الماضية باحتضان واحتواء أبنائنا خريجي المحاسبة، إلا أن هناك من الأسباب ما تكفي أن يبتسم لنا أخواننا وأبنائنا الخريجين العذر، ولذلك فإننا اليوم نحاول التعويض ويحدود الإمكانيات المتوافرة لنا بتكريم المتفوقين من بينهم، والذي يعد من الناحية المعنوية تكريماً يشمل جميع خريجي المحاسبة ومن كل الجامعات ونتمنى مستقبلاً أن تذلل المعوقات ويكون للجمعية احتفال سنوي مستقل بمنفوقي وخريجي المحاسبة هذا التخصص المهم والناظر بين أبناء الكويت والذي يحتاج فعلاً إلى اهتمام من قبل الدولة لتشجيع توجيه الطلبة إلى هذا التخصص الحيوي لدولة ماله كالكويت»، وأشار إلى ان تخصص المحاسبة يعد من التخصصات الطارئة لطلبة الجامعات سواء لصعوبة موادها أو تواضع تقييم وظيفة المحاسب بالقطاع الحكومي وأنظمة الخدمة المدنية.

مهنة المحاسبة

من جانبه، أكد عضو مجلس الإدارة وأمين السر الأسبق للجمعية مشاري الباقوت على الجهود التي بذلتها أعضاء مجلس الإدارة السابقون في دعم مهنة المحاسبة والمراجعة، قال: إن هناك إنجازات ملموسة قد حققتها الجمعية منذ تأسيس، وصولاً لصدور القانون رقم 81/5 بشأن مزولة مهنة مراقبي الحسابات وما طرأ على علاقة الجمعية بوزارة التجارة والصناعة من خلال المشاركة باللجان المنظمة للمهنة وحتى القرارات الوزارية ذات الصلة بوضع قواعد الاختيار وطالب بضرورة تغيير قانون المحاسبة الحالي، مؤكداً على أنه قد عفى عليه الزمن وأصبح لزماً تطويره لمواكبة ما استجد على المهنة من تطورات وتلافي النواقص العديدة بالقانون الحالي والتي من أهمها أسس الترخيص لمزاولة المهنة وإتباع نظام رقابة الجودة على مكاتب مراقبة الحسابات والتدريب المستمر للمراقبين.

ولفت إلى حجم الصعوبات التي واجهت الجمعية في تحقيق طموحاتها وأهدافها، لافتاً إلى أهمية توافر مقر دائم ومناسب لممارسة أنشطة الجمعية الفنية والمهنية والاجتماعية. وقال إن توافر المقر المناسب سيجعل الجمعية تقوم بالعديد من الأنشطة التي تشمل السدورات التدريبية والندوات والمحاضرات وورش العمل بالإضافة إلى اجتماعات اللجان، معرباً عن أمله في استجابة الدولة لمطالب الجمعية.



مشاري الباقوت ملقياً كلمته



محمد الهاجري متحدثاً في الحفل



الشيخ أحمد الفهد ملقياً كلمته



(فاسم باشا)

..ومكرما بدر السبيعي



الفهد مكرما علي الزبيد



جانب من الحضور في الحفل



هدية تذكارية من جمعية المحاسبين يقدمها محمد الهاجري للشيخ أحمد الفهد

الجمعية ونالوا خلالها ثقة أعضاء الجمعية العمومية لتمثيلهم في إدارة الجمعية، ولم يدخروا جهداً أو عطاء في العمل الدؤوب لرفعة شأن الجمعية وتحقيق أهدافها. وأضاف قائلاً «إذا كنا بالأمس القريب قد كرّمنا مؤسسي الجمعية ورؤساء مجالس الإدارات على هامش مؤتمرها السابق في يناير 2009 فإننا اليوم نجتمع لتكريم بقية الأعضاء الذين خدموا الجمعية وأعضاءها كل من موقعه داخل مجلس الإدارة، وهم يمثلون بالنسبة لنا اللبنة الأساسية التي صعد معها البناء إلى هذا المستوى، ولولا جهتهم للمهنة وإيثارهم لملازمهم الأعضاء وعطائهم التطوعي اللامحدود للجمعية لمّا وصلنا إلى ما نحن فيه. وأن هذا التكريم المتواضع ما هو إلا لمسة وفاء لهم على ما بذلوه ومهدوه لنا مما سهل لنا قطف التمار». وتابع قائلاً: «اليوم ونحن نحفل بتكريم رجالنا الجمعية، يحزننا افتقار أئمتنا من فرسان ورواد المحاسبة ومهنة مراقبة الحسابات

مغربياً عن أمله في أن يقدم هذا المؤتمر والذي سبقه ثمرات يمكن الاستفادة منها. وأكد على الدعم الذي تقدمه الحكومة ممثلاً في الرعاية وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني، وليس أدل على ذلك من رعاية سمو رئيس الوزراء للمؤتمر والشيخ أحمد الفهد، وذلك رغم حجم الأعمال الملحق على عاتقهم. ولفت إلى أن إدارة الجمعية قد شرّفت بتولسي مجموعة من الكفاءات رئاستها منذ إشرافها في العام 1973 وحتى اليوم بـ 18 مجلساً، حيث تطوع 63 عضواً للعمل من خلال المجلس في خدمة

الأوائل بهذا التكريم والقادمين الجدد، سائلين الله سبحانه وتعالى التوفيق الدائم لوطننا ودائماً نفتخر بعمل المجتمع المدني الكويتي، ودوره الأساسي كجزء لا يتجزأ من النظام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الكويتي وهذه سمة من سمات الكويت التي نفخر بها ونتمنى أن تستمر ولا تتردد الحكومة في دعمها». قال رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية محمد الهاجري كما أشكر اللجنة المنظمة التي لم تنس أوائل المحاسبين الذين ساهموا بجهد كبير في إثناء هذا العمل». وطلب الفهد الخريجين الجدد في الجامعات الخاصة والحكومية إلى كل جهد، مبيّناً أن خطة التنمية المتوسطة التي أقرت بقانون تشمل 63% منها على التنمية البشرية التي تعد الثروة الحقيقية للكويت. وفي ختام كلمته، قال «إن تواجدي معكم ومشاهدتي لكويت من رجالنا الكويتيين المشاركين متواولين أكثر من نقطة في الجانب الفني في ظروف تحتاج إلى سماع الرأي والرأي الآخر، يجعلنا دائماً نفتخر بالدور الذي تقوم به الجمعية». وأضاف «مرة أخرى أتقدم بالشكر لكم جميعاً وللجنة المنظمة، وكرر ترحيبي بضيوفنا وأهني



الشيخ أحمد الفهد متوسط الكرمين في المؤتمر



..وفي لحظة تذكارية مع المشاركين في المؤتمر



..ومتوسطاً فريقاً من المحاسبين العرب المشاركين في المؤتمر

أحمد يوسف للشؤون الاقتصادية ووزير الدولة للشؤون التنموية ووزير الدولة لشؤون الإسكان الشيخ أحمد الفهد أن أصابع الاتهام قد وجهت إلى المدققين والمحاسبين العالميين كأحد أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية، وأنه يجري حالياً مراجعة عالمية شاملة لأليات عملهم. جاء ذلك في كلمته التي القاها أول من أمس خلال حفل تكريم جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية للأعضاء السابقين لمجلس الإدارة ومتفوقي المحاسبة ورعاة مؤتمر «دور المحاسبة في استقرار ودعم الأسواق المالية». وذكر الفهد «إننا في الكويت نرتقي بالوضع التنظيمي في أسواقنا المالية، خاصة بعد صدور قانون هيئة أسواق المال، والمكلم يعلم بأننا في هذه الفترة نمر بنظروف فيها جزء من الاتهام يوجه إلى الجهاز المحاسبي كأحد أسباب الأزمة المالية العالمية».

أشار إلى أننا مازلنا نعيش على هامش الأزمة الاقتصادية العالمية التي نحتاج فيها إلى سماع كل رأي للعودة إلى تقييم أوضاعنا، بالإضافة إلى أن إقرار بعض التوصيات سيكون له أثر مهم وناظر في مجتمعنا التعليمي، أو في هذه الخبة التي تعمل على النجاح ليس فقط في مجال التنمية وإنما في كل المجالات.

وأكد أن المؤتمر جاء في فترة حساسة، حيث يمكن من خلاله تقييم الوضع ومدى دقته ومن ثم الخروج بتوصيات نثري بها العمل وننجاز بها الأزمة الاقتصادية العالمية، أو على الأقل نستطيع من خلالها أن نتعامل داخل أسواقنا المحلية في عالمنا العربي، وهذه هي النقطة الأولى، أما النقطة الثانية فهي: أهمية هذا المؤتمر تكمن في أن هناك شحاً في المعلومات في أسواق المال العربية، وهذا الشح يؤدي إلى سلوك خاطئ للمتداولين، وذلك إما نتيجة لنظرة سيكولوجية أو معلومة إعلامية والتي تعد أحد أهم أسباب التداول في أسواقنا المالية.

وقال «على الرغم من أن المختصين يحدون من الإرقام في الأساس في التعامل في أسواق المال، إلا أن أسواقنا المالية تحتاج فعلاً لاستقرارها إلى آلية أو منظومة مالية محاسبية تستطيع من خلالها المؤسسات المالية والمتداولون أن يظلوا بأكثر قدر ممكن من المعلومات التي تساعد على الاستقرار».

وأكد أنه من خلال هاتين النقطتين يكون المؤتمر قد أثنى هذا الجانب تمهيداً للمرحلة الانتقالية في الكويت سواء المتزامنة مع مشروع خطة التنمية أو المتزامنة مع إعادة هيكلة سوقنا المالي.

وتابع قائلاً «إن بإمكان هذا المؤتمر إضافة خبرة لأشقائنا في أسواقنا المالية العربية الأخرى». وأشاد بالدور الذي تقوم به جمعية المحاسبين، وبالذور الذي يلعبه المجتمع المدني في إثناء الرأي في مثل هذا العمل الحساس في هذه الظروف التي نحتاج فيها إلى كل رأي، فكلرة الآراء تثري الموضوع.

وأعرب عن تمنياته بخروج المؤتمر بتوصيات إيجابية يمكن أن نستفيد منها كقطاع تخطيط في الكويت ومن ثم تكون إثناء لخطة التنمية. وقال «لا يسعني إلا أن أتقدم